الفتوى التي

استند عليها سمو

الرئيس بالاعتذار

عن الحضور غير

قانونیة و«سنة

غير حميدة

ومستهجنة»

المزرم أكد صحة موقف رئيس الوزراء ووزيري المالية والنفط استناداً إلى نصوص الدستور بهذا الشأن

مقاطعة الحكومة اجتماع «الميزانيات» تفجر أزمة جديدة بين السلطتين

■ نسبة الأرباح المحتجزة لدى الجهات الحكومية 79 %... الجزء الأكبر منها عند

■ المال : في اجتماعات اللجان حسب اللائحة الداخلية لا يجوز للوزراء المداولة وكسل مسا يطلب منهم إبداء رأيهم التنفيذي

أثار عدم حضور الحكومة، ممثلة في سمو رئيس مجلس الوزراء ووزيري المالية والنفط، احتماع لحنة المبرانيات والحساب الختامي أمس، جدلا نيابيا كبيرا، ففيماً رأى رئيس اللَّجْنَّة النَّائُبِ د. بدر الملا، أن عدم الحضور هو «تخبط حكومي»، وتعويل على فتوى قانونية خاطئة، اعتبر النائب حمدان العازمي أن تراجع الحكومة عن قرارها حضور اجتماع لجنة الميزانيات «مسمار اخر في نعش حكومة التخبط». وفي المقابل أكد الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزرم سلامة وقانونية الموقف الحكومي المستند إلى ما نص عليه الدستور من ضرورة أداء رئيس مجلس الوزراء والوزراء اليمين الدستورية أمام محلس الأمة، قبل أدائهم أعمالهم في قاعة الجلسات أو في اللجان

وكان اجتماع لجنة المنزانيات أمس مخصصا لمناقشة أسياب عدم توريد الأرباح المحتجزة لدى بعض المؤسسات المستقلة إلى الخزينة العامة للدولة، والنظام المالي المقترح بين مؤسسة البترول ووزارة النفط والمتعلق بأسس التحاسب على عمليات استكشاف وإنتاج وتسويق النفط الخام والغاز، وذلك بحضور ممثلين عن الجهات الحكومية المختصة.

وأعلن رئيس اللجنة النائب د. بدر الملا في تصريح له بمجلس الأمَّة، أن اللَّجنة حرَّصت على أن تكون الحكومة ممثلة في الاجتماع



مؤسسة البترول

آخر في نعشها »





على أعلى مستوى، وتم توجيه الدعوة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء ووزيري المالية والنفط، ولكن وبناء على رأي غير قانوني لم يحضر سمو رئيس مجلس الوزراء ولا الوزراء، واقتصر الحضور على ممثلين عن وزارة النفط ومؤسسة البترول والهيئة العامة للاستثمار ووزارة المالية. واعتبر الملا ان « التضارب في التصريحات أولا بترحيب سمو رئيس مجلس الوزراء بحضوره مع الوزراء، ثم نشر خبر الاعتدار

بعدها بدقائق تخبط حكومي «. أضاف أن عمل الوزراء في قاعة عبدالله السالم فقط هو العمل البرلمانى ممثلا بالمداولة والتصويت، أما في اللحان فُحسب اللّائحة الداخلية لا يجوز للوزراء المداولة وكل ما هنالك يتم إبداء رأيهم التنفيذي، معتبرا أن الفتوى التي استند عليها سمو رئيس مجلس الوزراء بالاعتذار عن حضور الاجتماع فتوى غير قانونية و «سنة غير حميدة

ومستهجنة». وقال إن «الخبر المنشور في» كونا» جاء أيضا مناقضاً لكتاب أرسل من سمو رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس مجلس الأمة، إذ ذكر الخبر أنه تم إرسال اعتذار إلى رئيس مجلس الأمة، بينما صيغة الكتاب لرئيس المجلس لم تحمل صبغة اعتذار بل تكليف الوزراء المختصين باتخاذ ما يلزم تجاه الموضوعات المدرجة على

جدول الأعمال». وفيما يخص اجتماع أمس، قال الملا إنَّ اللَّجِنةُ بِحِثْتُ أُسْبِابٍ عدم توريد الأرباح المحتجزة للخزينة العامة، وتبين للجنة أن ما تم تحويله من النسب المقررة من صافي الأرباح للخزينة العامة للدوَّلة بمثل فقط 21 % من المبالغ المعتمد تحويلها، ولا يزال هناك 79 % من الأرباح المحتجزة

المحتجزة بنسبة 100 %

موجودة لدى الجهات الحكومية. ولفت إلى أن نصيب الأسد من هذه المبالغ التي لم تحول موجود لدى مؤسسة البترول ، موضحا أن جهة واحدة امتثلت وحولت الأرباح المحتجزة بنسبة 100% وهي الهيئة العامة للصناعة، في

مؤسسة البترول. كبيرة من الأرباح المحتجزة لدى

لم يتم الاتفاق على جدولته كان بتعين إحالتها للخزينة العامة. وأوضح الملا أن مؤسسة البترول التزمت بسداد ما يقارب 1.8 مليار دينار من الأرباح للخزينة العامة كجزء من الأرباح التى تم جدولتها ولكن تبين للجنة أن الأقساط المتفق على

جدولتها في السنة المالية 2020 حين تفاوتت نسب التحويلات / 2021 تقارب 1.430 مليار للأرباح المحتجزة بين 48 % من مؤسسة الموانئ، و%61 دینار لم یتم توریدها رغم قرب من هيئة الاتصالات، و19 من انتهاء السنة المالية تحت مبرر الحاجة إلى الاتفاق على إعادة وذكر أن الحديث هنا عن مبالغ جدولة كل الأرباح. أضاف أن هناك أرباح لم يتم

■ الهيئة العامة للصناعة هي الجهة الوحيدة التي امتثلت وحولت الأرباح

■ حمدان العازمي: تراجع الحكومة عن حضور اجتماع لجنة الميزانيات «مسمار

البترول والتي تم الاتفاق سابقا الاتفاق على جدولتها خاصة على جدولة جزء منها وجزء آخر بالسنوات المالية من 2013 / 2014 حتى 2019 / 2020، وتبلغ قيمتها أكثر من 4 مليارات

وقال الملا إنه تبين للجنة أن الهبئة العامة للاستثمار رفضت مقترح مؤسسة البترول في عملية الجدولة وطرحت مقترحا بديلا أفادت مؤسسة البترول

إلى 300 دينار

محددي الجنسية.

وقال المطر إنه فيما يتعلق

بالطلبة البدون فإن أعدادهم

قليلة ولا يستطيعون تحمل

أقرتها اللجنة التعليمية وتشمل أبناء الكويتية وغير محددي الجنسية

وأفاد بأن أغلب الجهات الأخرى سيتم توريد الأرباح المحتجزة لديها قبل نهاية السنة المالية فيما عدا مؤسسة البترول، مما يجعل المشكلة تنحصر في جهة واحدة.

أنها لا تستطيع الالتزام به.

من جانب آخر، قال الملا إن مشروع مرسوم التحاسب لم يقدم بالطريقة السليمة لنكون قيمة مضافة للمالية العامة، مبينا أنه وفقا للدراسة المعروضة فإن المسؤولين في مؤسسة البترول يريدون تحويل جزءا من الإيرادات النفطية والاحتفاظ بالمبالغ المتبقية وبعد ذلك يتم خصم التكاليف ثم تحويل 75 %

من الناتج وإبقاء 25 % كربحية

زيادة مكافآت طلبة التعليم العالى

مصفاة الزور لم تنتهى ومشاريع وقال: «هذا الأمر غير سليم ولن يخدم المالية العامة وكنا

نتمنى وجود رئيس الحكومة دراسية المؤسيسة لمرسوم ووزيري النفط والمالية، وقد أبلغت وكيلي وزارتي النفط والمالحة برسالة واضحة من اللحنة مفادها أنه يمنع أن يكون أنه اللجنة رفضت هذا البند. فى هذا المرسوم أي تفويضات لوزير النفط أو المجلس الأعلى من رئيس الوزراء أن يأتى ويرى للبترول في تحديد النسب ، وأنّ النسب يجب أن تكون محددة

> وشدد على أن « أي حديث عن تفويضات سيقابل بتحميل المعنيين مسؤولية سياسية، والأمور يجب أن تكون واضحة بما يعود بالنفع على المالية العامة وبما يعود أيضا بالنقع

> على مؤسسة البترول». وقال «نرید مرسوم تحاسب عادل لا يرجح كفة على كفة ولا تكون تغطية العيوب السابقة في الإدارة سببا في إصدار هذا

المرسوم». وبين أنه تم الحديث أيضا عن تقنين النفقات ولكن اللجنة أكدت بأنه خلال السنوات العشر الأخيرة زادت النفقات التشغيلية 150%، وما زالت هناك مشاريع متعثرة، مؤكدا على أنه غير مقبول أن تتم معالجة الإخفاقات

من الإيرادات النفطية. وأشار إلى أن مشروع الوقود البيئي لم ينته رغم مرور أكثر من سنتين على موعد انتهاءه، وأيضا

عدة كذلك لم يتم الانتهاء منها، بالإضافة إلى وجود مشكلة في مشروع «سـي كي بي سـي» فيّ وكشف عن وجود بندفي

التّحاسب ينصّ على أنه إذا زادتُ نسبة الأقتراض عن %30 فلن يتم توريد أرباح للدولة، مبينا واختتم الملا قائلا : «كنا نتمى

ويسمع بنفسه ما هي الملاحظات التى لم يتم الرد عليها ودرجة الغموض في الدراسات المقدمة. من جهته اعتبر النائب حمدان العازمي أن تراجع الحكومة عن

قرارها حضور اجتماع لجنة الميزانيات : «مسمار اخر في نعش حكومة التخبط التي باتت مثار سخرية بسبب قراراتها المتخبطة.. وعليها أن تستقيل قبل جلسة القسم». وكان الناطق الرسمي باسم

الحكومة طارق المزرم قد أعلن أنه» نظرا لعدم أداء سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة وفق ما نصت عليه المادة 91 من الدستور "قبل أن يتولى عضو مجلس الأمة أعماله في المجلس أو لجانه يؤدي أمام المجلس في جُلسة علنية اليمين"، فإن سموة أرسل الى رئيس مجلس الأمة مرزوق على الغانم. كتاب اعتذار عن حضور الاجتماع الذي عقد أمس الأربعاء.

القطان يقترح منح موظفي «الصحة» مقابلا نقديا عن رصيد الإجازات الدورية بالاستثناء من القانون

الصحي بوزارة الصّحة من نص المادة "40"، ومنحهم مقابلا نقدياعن رصيد الإحازات الدورية التي تزيد على الحد المسموح به قانوناً أثناء الخدمة أو عند انتهائها. وجاء في نص الاقتراح انه بسبب تداعيات أزمة "كورونا" وتضافر جهود العاملين لمواجهة هذا الفيروس والحد من آثاره ومخاطره قامت وزارة الصحة بالقاف الاحسازات الدورية لجميع موظفي السوزارة، وهو الأمر الذي اتعكس زيادة في رصيد إجازاتٍهم عن الحد المسموح به

عن تقديمه اقتراحاً برغبة

باستثناء كافة موظفي القطاع

وبعد رفض ديوان الخدمة طلب وزارة الصحة استثناء موظفى الوزارة من حق موظفيها بالاحتقاظ برصيد الإجازات الدورية التى لم يتمكنوا بسبب خارج عن إرادتهم من التمتع برصيد إجازاتهم، نظراً لالتزام ديوان الخدمة المدنية بتطبيق ما جاء بالمرسوم الصادر في 1979/4/4 في شان نظامً الضدمة المدنية وتعديلاته وخاصة ما نصت عليه المادة 403 من النظام على أنه يحتفظ للموظف برصيد إجازاته الدورية التي لم ينتفع بها خلال خمس سنوآت باعتبار السنة الحارية والأربع سنوات السابقة عليها ويسقط ما يجاوز ذلك، ويجوز التصريح له إذا سمحت ظروف العملُ بأن ينتفع في سنة والحدة بما لا يزيد على تسعين يوماً. ويخطر كل موظف برصيد إجازاته الدورية في شهر يناير من كل

وحيث إن الإجازات من الحقُّوقُ الأصليةُ التَّى كفلها

على القطان القانون للموظفين ومن ثم فقد

بات ضرورياً احاطتها بسياج من الحماية يضمن حق الموظف فى الإستفادة منها ويراعى حقّه في حال عدم استَّغلالها لسبب خارج عن إرادته كما هو الحاصل في أزمة جائحة كورِونا، وحيث إن طبيعة عمل موظفي وزارة الصحة تختلف كلياً عن باقى موظفى باقى القطاعات الحكومية، وحاجة الدولة لهم في مختلف الأزمات، ومراعاة لما يبذلونه من جهد وتميز وتعريض حياتهم للخطر وخدمتهم للمجتمع صحياً، فإن العدالة الإنسانية والقانونية تقتضي أن يكون من حقهم فيما لو تم إيقاف إجازاتهم الدورية أو لم يتمكنوا من التمتع بها لحاجة العمل إليهم في مختلف الأزمات بأن يتم منتحهم بدلا

لذا قإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: تضاف مِادة جديدة برقم "40 مكرراً" إلى المرسوم

التي لم يحصلوا عليها.

نقدياً عن إجازاتهم السنوية

الصادر في 1979/4/4 في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته، نصها الآتي: "يستثنى موظفو القطاع الصحي بوزارة الصحة كافة سواء كانوا كوادر طبية أو

فنيين أو إداريين من نص المادة "40"، ويفوض وزير الصحة - إذا دعت الحاجة وظروف العمل إلى وقف الإجازة الدورية أو منع منحها مُؤْقتاً -بمنحهم مقابلاً نقدياً عن رصيد الإحازات الدورية التي تزيد علَى الحد المسموح به قانوناً أثناء الخدمة أو عند انتهائها. كما يجوز للموظف بناء على رغبته طلب ترحيل وتجميع

الإجسازات الدورية التي لم يحصل عليها بسبب حاَّجة العمل ومنع الإجازات عنه مهما زادت عن الرصيد المسموح به

ويطبق رصيد الإجازات الدورية بأثر رجعي اعتباراً من تاريخ 2020/1/1 على جميع موظفي القطاع الصحي التابعين لوزارة الصحة."

■ الـمـطـر: الدارسون البدون أعدادهم قليلة ولا يستطيعون تحمل الأعباء الدراسية وقيمة رسوم الكتب والمذكرات

وافقت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية خلال اجتماعها أمس الأربعاء، على الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل القانون رقم (10) لسنة 1995 في شأن مكافات الطلبة بالجامعات والكليات الجامعية

د. حمد المطر في تصريح له بمجلس الأمة أن الاقتراحات الخمسة التي ناقشتها اللجنة يتعلق معظمها بمكافآت الطلبه ومستحقيها، مشيرا إلى أن اللجنة وافقت على زيادة قيمة المكافأة الطلابية لطلبة التعليم العالى إلى 300 دينار،

و معاهد التعليم العالي. وأوضح رئيس اللجنة

وشمولها أبناء الكويتيات وغير

■ الحوافز المالية تعتبر جزءاً من القضية التعليمية والتنمية البشرية نظراً لمعاناة 80 في المئة من أولياء الأمور من ارتفاع الأعباء الدراسية لأبنائهم

> الأعباء الدراسية وقيمة رسوم الكتب والمذكرات. وأشار إلى أن زيادة المكافأة

العالي سواء في جامعة الكويت أو الهبئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب أوالبعثات الداخلية. سيشمل جميع طلبة التعليم

الطالب الكويتي المتزوج من غير كويتية مكافأة طلابية يعتبر خطأ، لذا اتجهت اللجنة الى التصحيح بالموافقة على ان تشمل المكافآت الطلبة الكويتيين المتزوجين من غير كويتيات. وأكد أن اللجنة وضعت

واعتبر المطر أن عدم منح

■ عدم منح الطالب

الكويتى المتزوج

من غير كويتية

مكافأة طلابية

يعتبرخطأ

قمنا بتصحيحه

تشريعيأ

فى اعتبارها عند مناقشة الاقتراحات حجم المشاكل الاقتصادية التي تعانى منها الكويت وحجم التدفقات النقدية، ولكن المكافآت تعتبر جزءا من القضية التعليمية والتنمية البشرية في ظل معاناة الله 80 من أولياء الأمور من ارتفاع الأعباء الدراسية لأبنائهم الطّلبة.